# تحويل البحث إلى سياسات: توظيف الأدلة في قطاع التعليم

يشرح هذا الموجز كيف يمكن استخدام الأدلة البحثية لاتخاذ قرارات أفضل في قطاع التعليم. يوضّح أهمية أدوات مثل المراجعات المنهجية، وخرائط فجوات الأدلة، والإرشادات العملية، لأنها تساعد صناع القرار في الوصول إلى معلومات موثوقة دون الحاجة لقراءة كل دراسة على حدة. كما يستعرض طرق متابعة أثر هذه الأدلة على السياسات، باستخدام أدوات مثل خطة التأثير على السياسات (PIP) ومنهجية 3ie. يسلّط الموجز الضوء أيضًا على دور أصحاب المصلحة في دعم استخدام الأدلة، ويعرض نموذج "مختبرات السياسات" كطريقة مبتكرة لصنع سياسات تشاركية تعتمد على التجريب والتقييم المستمر.

هذا الموجز هو جزء من سلسلة مكونة من خمسة موجزات إرشادية أعدّتها مؤسسة الملكة رانيا، استنادًا إلى مواد طوّرها البروفيسور هوارد وايت (مُمثلًا عن مركز البحوث والتقييم - REC) لدورة تدريبية بعنوان "تقييم الأثر: من التصميم إلى التوسّع". وقد تم تمويل هذه الدورة من قبل مؤسسة الوقف التعليمي (EEF)، ومؤسسة BHP، ومؤسسة الملكة رانيا.

## أدوات دعم اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة في قطاع التعليم

### دور أدوات اتخاذ القرار المستندة إلى الأدلة

في مجال سياسات التعليم، يجب أن يستند اتخاذ القرار إلى أفضل ما هو متاح من أدلة. وهنا يأتي دور **أدوات اتخاذ القرار المستندة على الأدلة (Evidence Based Decision Making Products ( EBDMPs))**، التي توفّر لصنّاع السياسات والممارسين محتوى عمليًا مبنيًا على أدلة قوية، دون الحاجة إلى الرجوع إلى الدراسات الأكاديمية الأصلية.

تُقدِّم هذه الأدوات ملخّصات مستندة إلى مراجعات منهجية، وتعرض رؤىً وتوصيات قابلة للتطبيق بصيغة مبسّطة وسهلة الفهم. ومن خلال استخراج أهم ما توصلت إليه الأبحاث، تُساهم في ردم الفجوة بين الإنتاج الأكاديمي وواقع صنع القرار على الأرض.

التحدي الحقيقي الذي يواجه صانع القرار لا يكمن في نقص الأدلة، بل في ضيق الوقت، وعدم توفر المهارات اللازمة للبحث في الأدبيات العلمية وقراءتها وتحليلها. وتُعالج أدوات اتخاذ القرار هذه المشكلة من خلال تقديم الأدلة في شكل مبسّط وسهل الوصول. فهي لا تكتفي بعرض النتائج الرئيسية من الأبحاث، بل تضعها في سياق واضح، وتوضح كيف يمكن تطبيقها في بيئات تعليمية مختلفة.

وبذلك، تُمكِّن هذه الأدوات صانعي القرار من التركيز على **كيفية استخدام الأدلة**، بدلاً من الانشغال بتحديد أي الدراسات يمكن الوثوق بها أو قراءتها.

تخيّل منظومة الأدلة على شكل هرم. في القاعدة، نجد البيانات الخام والدراسات الفردية. كلما صعدنا إلى الأعلى، يتم تجميع هذه الأدلة وتحليلها في مراجعات منهجية وخرائط فجوات الأدلة. وفي قمة الهرم، توجد المنتجات المصممة لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة (EBDMPs)، والتي تهدف إلى تمكين صُنّاع القرار من اتخاذ قرارات سريعة وواعية تستند إلى أدلة موثوقة. يوضح الشكل أدناه هرم الأدلة.

الشكل 1: هرم الأدلة

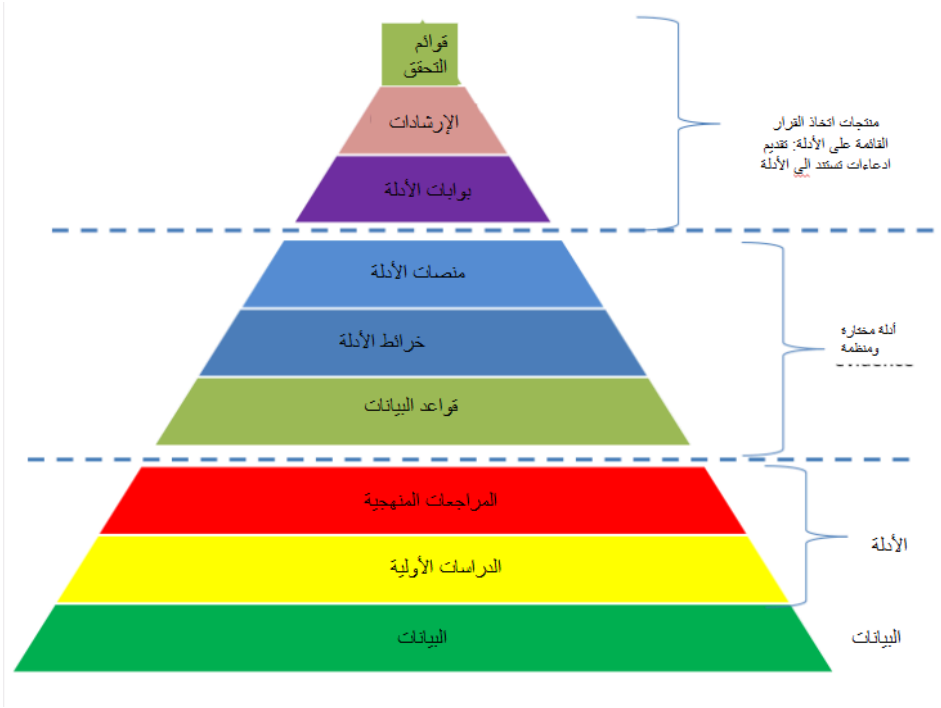


## أنواع أدوات اتخاذ القرار المستندة إلى الأدلة

تتنوّع أدوات اتخاذ القرار المبنية على الأدلة، وتوفّر دعمًا عمليًا لصنّاع السياسات في المجال التعليمي. فيما يلي أبرز أنواعها:

- **المراجعات المنهجية**
  تُحلّل وتجمع نتائج عدد كبير من الدراسات حول موضوع معين، وتُقدّم ملخصًا موثوقًا لما يُعتبر فعّالًا في التعليم. وتشكل هذه المراجعات الأساس العلمي الذي تُبنى عليه الأدلة المستخدمة في صنع القرار.

- **مخططات تحليل الفجوات في الأدلة (Evidence Gap Maps (EGMs))**
  أدوات بصرية تُظهر بوضوح أين تتوفّر أدلة قوية، وأين توجد فجوات معرفية تحتاج إلى مزيد من البحث. وتُعد هذه الخرائط مفيدة لتوجيه التمويل البحثي نحو الأولويات الأكثر إلحاحًا.

- **الإرشادات والأدوات التطبيقية**

تُحوّل نتائج البحث إلى توصيات وممارسات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

**أمثلة على منتجات الأدلة:**

- **دليل التعليم والتعلّم من مؤسسة الوقف التعليمي EEF:** يُعد مرجعًا معترفًا به عالميًا، يقدّم ملخّصات مبسطة وموثوقة حول استراتيجيات تدريس فعّالة. يساعد المدارس وصنّاع القرار على تخصيص الموارد بفعالية، من خلال عرض استراتيجيات تعليمية ثبتت فعاليتها وجدواها الاقتصادية. وقد قامت **مؤسسة الملكة رانيا (QRF)** بتطوير نسخة عربية من هذا الدليل لتلبية احتياجات السياق المحلي.
- **دليل مؤسسة وقف الشباب (Youth Endowment Fund Toolkit):** يجمع الأدلة حول التدخلات الهادفة للحد من الجريمة بين الشباب، ويعرضها بشكل يساعد صناع القرار على فهم التدخلات المجربة وما ثبت نجاحه منها.
- **إرشادات منظمة الصحة العالمية لتربية الأطفال (WHO Parenting Guidelines)** توفّر توصيات عملية قائمة على الأدلة لتحسين تنمية الطفولة المبكرة، وقد تم اعتمادها في عدد من الدول لتوجيه السياسات المرتبطة بدورات تربية الأطفال والتدخلات التعليمية في السنوات الأولى.

الميزة الأهم في أدوات اتخاذ القرار المستندة إلى الأدلة هي أنها تُوفّر على صنّاع القرار عناء قراءة الدراسات الأصلية وتحليلها، حيث تُقدّم النتائج بطريقة منظمة وقابلة للتنفيذ. وبهذا، تسهم هذه الأدوات في تحويل الرؤى البحثية إلى خطوات عملية تُحدث تحسينات ملموسة في سياسات التعليم.

## طرق قياس مدى تأثير الأدلة في السياسات

نادراً ما يكون الطريق من إنتاج الأدلة إلى التأثير الفعلي في السياسات مباشراً. فحتى عندما تكون الأدلة قوية، فإن تحويلها إلى قرارات وسياسات يتطلب جهداً مستمراً، وتعاوناً بين أطراف متعددة، وانخراطاً طويل الأمد مع صنّاع القرار.

وغالباً ما يتطلب التأثير الفعّال على السياسات عملية تفاوض وتكيّف مع السياق، بالإضافة إلى بناء علاقات قائمة على الثقة. لذلك، فإن تتبّع هذا التفاعل يوفر معلومات مهمّة حول ما إذا كانت نتائج البحث تُستخدم فعلياً في صنع القرار على أرض الواقع.

يعرض الشكل أدناه نهج مبادرة التقييم من أجل الأثر (3ie) لمتابعة تأثير السياسات (Policy Influence Monitoring – PIM)، والذي سيتم شرحه لاحقًا في هذا الموجز.

وقد اشترطت مبادرة (3ie) على جميع الحاصلين على منح منها إعداد خطة للتأثير في السياسات (Policy Influence Plan – PIP)، وتقديم تقرير دوري عنها مرة واحدة على الأقل سنويًا.

تُحدّد هذه الخطة السياسات أو الممارسات المستهدفة، والجهات المعنية باتخاذ القرار، والمسارات التي سيتبعها فريق البحث للتفاعل مع هذه الجهات وتعزيز استخدام نتائج التقييم.

الشكل 2: تتبع تأثير الأدلة على السياسات– خطة التأثير على السياسات من 3ie

**المبادرة الدولية لتقييم الأثر**

**خطة التأثير على السياسات**

تبيّن الخطة سياق التأثير على السياسات ومنهجيته المتبعة في الدراسة. وتتضمن الخطة تحديد ما لا يقل عن ست جهات معنية قد تؤثر على السياسات بناءً على نتائج التقييم. وتحدّد الخطة طبيعة التفاعل المخطط بين الباحثين الرئيسيين وموظفي المشروع الآخرين والجهات المعنية تلك. يجب تقديم خطة إشراك الجهات المعنية لسداد الدفعة الأولى.

السياق

ما هي البيئة السياسية / الاجتماعية / الثقافية / الاقتصادية التي قد تؤثر على توقيت التقييم وتصميمه وعلى فرص تأثير النتائج على السياسات؟

الإرشادات

كيف تُستخدم الأدلة حاليًا في صنع السياسات في البلاد ككل وفي قطاع دراستك ولدى الجهة المنفّذة المعنية على وجه الخصوص. يجب أن يراعي هذا القسم الاقتصاد السياسي والعوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى التي قد تؤثر على فرصة التأثير على السياسات.

تشمل الموارد الممكنة ما يلي:

التحليل الاقتصادي السياسي الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،
www.oecd.org/dac/governance/politicaleconomy

مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية،
http://www.gsdrc.org/go/topic-guides/political-economy-analysis؛ معهد التنمية الخارجية،
http://www.odi.org.uk/programmes/politics-governance/work-political-economy-analysis.aspc

على عكس التدخلات المباشرة، لا ينتج عن التأثير في السياسات دائمًا نتائج فورية أو سهلة القياس. ففي كثير من الأحيان، تكون هذه العملية معقّدة وتتطلب وقتًا، وقد تظهر في شكل تغيّرات تدريجية في الخطاب العام، أو زيادة الوعي لدى صنّاع القرار، أو تطورات بطيئة في السياسات والتشريعات.

ولهذا السبب، فإن رصد مدى تأثير الأدلة في السياسات يحتاج إلى مزيج من الأساليب الكمية والنوعية، لتكوين فهم شامل ليس فقط لما إذا حدث التأثير، بل كيف وأين وبأي شكل تحقق.

**الأساليب الرئيسية لمتابعة تأثير السياسات**

يمكن قياس مدى تأثير الأدلة البحثية على السياسات من خلال مجموعة من الأدوات والأساليب المتكاملة، تشمل:

- **رصد التفاعل مع صنّاع السياسات**
  توثيق اللحظات التي تُعرض فيها نتائج الأبحاث في نقاشات حكومية، أو يُستشهد بها في وثائق سياسية، أو تُستخدم لتوجيه إصلاحات تعليمية.
  ويتم جمع بيانات التفاعل من خلال تقارير الاجتماعات، والسجلات الرسمية، والاستشهادات في المنشورات الحكومية.
- **استطلاعات ومقابلات مع أصحاب المصلحة**
  إجراء مقابلات منظمة مع صنّاع السياسات لفهم ما إذا و كيف أثرت الأبحاث على قراراتهم.
  كما تُستخدم استطلاعات الرأي لتقييم مدى إدراكهم لمصداقية وجدوى المنتجات البحثية.
- **دراسات حالة حول تغيّر السياسات**
  توثيق أمثلة واقعية على مساهمة الأبحاث في صياغة أو تعديل السياسات.
  مثال: برنامج دعم الأجور للشباب في جنوب إفريقيا، الذي سبقت الموافقة عليه مناقشات إعلامية وبرلمانية استندت إلى نتائج بحثية
- **تحليل الخطاب الإعلامي والعام**
  متابعة كيفية تداول نتائج الأبحاث في وسائل الإعلام، والمدونات، ومنصات التواصل الاجتماعي، لتقدير مدى تفاعل الرأي العام والمجال السياسي معها.

## مشاركة أصحاب المصلحة

تُعد مشاركة أصحاب المصلحة عنصرًا أساسيًا في تعزيز التأثير الفعلي للأدلة على السياسات. ويضمن أن انعكاس أولويات الواقع، ويُسهم في بناء الثقة في العملية، ويزيد من احتمالية استخدام النتائج وقبولها.

**الأدوار الرئيسية لأصحاب المصلحة:**

- **ضمان ملاءمة البحث:** المساهمة في تحديد أسئلة البحث بما يعكس احتياجاتهم الحقيقية وظروفهم المحلية.
- **دعم استخدام الأدلة في السياسات والممارسات:** تفسير النتائج وتوضيحها في السياق المحلي وتبنّي الأدلة من قِبل صانعي القرار ودعم قادة المجتمع لتبنّي الحلول المبنية على الأدلة.
- **تسهيل الوصول إلى شبكات التأثير:** توفير روابط مع صانعي القرار ومنصات الحوار، مما يُسهّل عرض النتائج ومناقشتها في أماكن صنع القرار.

الشكل 3: أمثلة على تمكين أصحاب المصلحة

## إعداد خطة التأثير على السياسات

### لماذا تعتبر خطة التأثير السياسي مهمة؟

إذا صُممت خطة التأثير في السياسات (Policy Influence Plan – PIP) بعناية يمكن أن تُحدث فرقًا كبيرًا في تحويل نتائج البحث إلى خطوات عملية. فبدون خطة واضحة وموجهة، قد تمر حتى أقوى الأدلة دون أن يُلتفت إليها أو تُستخدم. تساعد هذه الخطة على تحديد كيفية التفاعل مع صنّاع القرار، وتضمن إيصال النتائج للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.

### خطوات إعداد خطة تأثير فعّالة:

1. **تحديد هدف سياسي واضح**

ما التغيير الذي يستهدفه البحث؟

أمثلة:

- تعزيز الاستثمار في تدريب المعلّمين
- إصلاح سياسات الاختبارات الوطنية
-

2. **تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين**

مَن هم الأفراد أو الجهات القادرة على التأثير في السياسات ذات الصلة؟

يمكن أن يشمل ذلك:

- المسؤولين الحكوميين
- منظمات المجتمع المدني
- المؤسسات الأكاديمية
- ممثلي وسائل الإعلام

ولضمان فعالية الخطة، من المهم تحديد **أفراد بعينهم** ضمن هذه الجهات—وليس فقط أسماء المؤسسات—لضمان تركيز الجهود والتواصل بشكل مباشر ومؤثر.

### 3. اختيار الاستراتيجيات المناسبة

لا تقل أهمية **اختيار الاستراتيجيات المناسبة** للتأثير عن أهمية تحديد الأهداف. فبعض السياسات تتطلب تواصلًا مباشرًا مع الجهات الحكومية، في حين تستفيد أخرى من الحملات العامة والتأثير عبر الإعلام.

ومن بين الاستراتيجيات الممكنة:

- مشاورات مباشرة مع صانعي السياسات
- ملخصات سياسات توضح نتائج البحوث بلغة مبسطة
- مقالات رأي وتواصل إعلامي لإثراء النقاش العام حول القضايا المطروحة
- ورش عمل لبناء القدرات تساعد صانعي القرار على فهم واستخدام الأدلة بفعالية

### 4. المتابعة والتقييم المستمرين

ضروريان للحفاظ على مرونة خطة التأثير واستجابتها للظروف المتغيرة. يساعد تحديد مؤشرات الأداء على تتبّع التقدّم، وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة لضمان بقاء الجهود على المسار الصحيح.

تُساهم خطة التأثير المصمّمة بعناية في سد الفجوة بين البحث وصنع السياسات، وتضمن ألا تبقى الرؤى البحثية محصورة في التقارير، بل تتحوّل إلى تغيير ملموس في الواقع السياسي.

## مختبرات السياسات: نهج مبتكر لصنع السياسات القائمة على الأدلة

### ما هي مختبرات السياسات؟

مختبرات السياسات هي منصات يجتمع فيها صنّاع السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة لتصميم واختبار حلول عملية للتحديات السياسية في بيئات واقعية. وتُعد هذه المختبرات بيئة محفّزة للابتكار، حيث تدمج الأدلة البحثية مع عمليات اتخاذ القرار التشاركية.

وعلى عكس الأساليب التقليدية التي تعتمد غالبًا على توجيهات مركزية من أعلى إلى أسفل، تتميّز مختبرات السياسات بثلاثة مبادئ رئيسية:

- **إشراك أصحاب المصلحة** لضمان تطوير حلول واقعية وشاملة
- **التجريب** من خلال اختبار سياسات متنوعة لمعرفة ما يصلح وما لا يصلح
- **التكرار والتحسين** عبر مراجعة النتائج وتعديل الاستراتيجيات بناءً على ما تُظهره الأدلة

تُقدّم مختبرات السياسات نموذجًا مرنًا وتفاعليًا لصنع السياسات مبنيًا على التعلم والتكيّف المستمر.

### كيف تعمل مختبرات السياسات؟

تعتمد مختبرات السياسات على منهجية تفاعلية تتبع خطوات متكاملة تهدف إلى تصميم سياسات أكثر فاعلية وارتباطًا بالسياق المحلي.

1. **تحديد المشكلة**
   العمل مع أصحاب المصلحة لتحديد التحديات الرئيسية في السياسات.
   مثال: ارتفاع معدلات غياب الطلاب في المرحلة الثانوية.

2. **الاستكشاف والتحليل**
   إجراء البحوث وتحليل الأسباب الجذرية، مع إشراك الخبراء.
   استخدام الرؤى السلوكية لتحديد الحواجز التي تعيق تنفيذ السياسات.

3. **تصميم حلول السياسات**
   تنظيم ورش عمل إبداعية لتوليد الأفكار وتصميم تدخلات تجريبية.
   التأكد من أن الحلول المقترحة تتماشى مع السياسات والأطر التعليمية القائمة.

4. **الاختبار والتقييم**
   تنفيذ التدخلات بشكل تجريبي في بيئات محددة ومراقبة.
   استخدام التجارب العشوائية المحكمة (RCTs) أو أدوات تقييم الأثر الأخرى لقياس الفعالية.

### 5. توسيع نطاق ما ينجح

صقل التدخلات الفعّالة وتطبيقها على نطاق أوسع، ثم نقل الدروس المستفادة إلى السياسات الوطنية أو الإقليمية لإحداث تغيير مستدام.

الشكل 3: كيفية عمل مختبرات السياسة

المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى Andrews, 2015، وMindlab, 2017، وKumar, 2012، ومحتوى الويب

من خلال هذه الأساليب، تتيح مختبرات السياسات بيئة تُبنى فيها قرارات السياسات على الأدلة البحثية، ويتم اختبارها بعناية قبل تعميمها وتطبيقها على نطاق واسع.

### مختبرات السياسة والحكومة

تتنوّع علاقات مختبرات السياسات مع الجهات الحكومية، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية:

- **مختبرات مملوكة للحكومة**
  تقع داخل وزارة أو هيئة عامة وتكون مملوكة للحكومة وتموَّل بالكامل من الموازنة الحكومية.
- **مختبرات تقودها الحكومة**
  تعمل ضمن جهة حكومية أو تتبع لها، لكنها تعتمد جزئيًا على تمويل خارجي إلى جانب التمويل الحكومي.

- **مختبرات تدعمها الحكومة**

تُدار من قبل منظمات غير حكومية لكنها تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، غالبًا من خلال عقود تنفيذية.

- **مختبرات مستقلة**

تقع داخل القطاع الخاص أو ما يُعرف بـ"القطاع الثالث" (المنظمات غير الربحية)، ولا تتلقى تمويلاً حكوميًا. وتُشبه هذه النماذج مؤسسات الفكر والرأي التي تسعى إلى التأثير على السياسات العامة من خلال البحوث المستقلة والدعوة وتطوير الأفكار.

الجدول 1: مزايا وتحديات مختبرات السياسات

| المزايا والفرص | التحديات |
| --- | --- |
| صغيرة ومرنة، ممّا يسمح لها بتصميم الحلول المبتكرة واختبارها بسرعة | توسيع نطاق الابتكارات لتطبيقها على الأنظمة الحكومية واسعة النطاق؛ قد يؤدي تغيّر القيادة السياسية إلى تقليل الدعم |
| يمكّن النهج التشاركي المشاركة في صنع السياسات | قد تؤدي إلى خيبة أمل المشاركين إذا كانت النتائج مخيّبة للآمال أو لم يحدث تغيير في السياسة |
| يسمح النهج المبتكر/الذي يقوده التصميم باستكشاف الحلول البديلة | يعاني بعضها من ميزانية محدودة وعدد محدود من الموظفين وقدرات غير كافية |

## للمزيد من القراءة


White, H. (2019). The twenty-first century experimenting society: the four waves of the evidence revolution. *Palgrave Communications*, *5*(1), 1-7. Available at: https://www.nature.com/articles/s41599-019-0253-6

White, H. (2020). The global evidence architecture in health and education: A comparative scorecard. In *Getting Evidence into Education* (pp. 20-33). Routledge.

White, H. (2021) The Strategic Use of Evidence and Gap Maps to Build the Evidence Architecture. CEDIL Methods Working Paper 5. London and Oxford: Centre of Excellence for Development Impact and Learning (CEDIL). Available at: https://doi.org/10.51744/CMWP5

Olejniczak, K., Borkowska-Waszak, S., Domaradzka-Widła, A., & Park, Y. (2020). Policy Labs: the next frontier of policy design and evaluation?. *Policy & Politics*, *48*(1), 89-110. Retrieved Jan 16, 2025, from https://doi.org/10.1332/030557319X15579230420108

Hinrichs-Krapels, S., Bailey, J., Boulding, H. *et al.* Using Policy Labs as a process to bring evidence closer to public policymaking: a guide to one approach. *Palgrave Commun* **6**, 101 (2020). https://doi.org/10.1057/s41599-020-0453-0

Lewis, J. M. (2020). The limits of Policy Labs: characteristics, opportunities and constraints. *Policy Design and Practice*, *4*(2), 242–251. https://doi.org/10.1080/25741292.2020.1859077



Olejniczak, K., Borkowska-Waszak, S., Domaradzka-Widła, A., & Park, Y. (2020). Policy Labs: the next frontier of policy design and evaluation?. *Policy & Politics*, *48*(1), 89-110. Retrieved Jan 16, 2025, from https://doi.org/10.1332/030557319X15579230420108

Hinrichs-Krapels, S., Bailey, J., Boulding, H. *et al.* Using Policy Labs as a process to bring evidence closer to public policymaking: a guide to one approach. *Palgrave Commun* **6**, 101 (2020). https://doi.org/10.1057/s41599-020-0453-0

Lewis, J. M. (2020). The limits of Policy Labs: characteristics, opportunities and constraints. *Policy Design and Practice*, *4*(2), 242–251. https://doi.org/10.1080/25741292.2020.1859077